الأنباء
الثلاثاء 25 ديسمبر 2012

أكدت في ندوة لجمعية المحاسبين أنه أحتوى على عدد كبير من أوجه القصور والخلل

بورسلي: 3 أسباب تفرض ضرورة تعديل قانون الشركات الجديد

قالت استاذة الاسواق المالية والاستثمار ووزيرة التجارة والصناعة السابقة د.اماني بورسلي انه من الاهمية بمكان مراجعة وتحديث وتطوير عدد كبير من التشريعات الاقتصادية الكويتية ومنها قانون الشركات الجديد الذي صدر مؤخرا بمرسوم ضرورة.

واوضحت د.بورسلي في ندوة حملت عنوان «قانون الشركات التجارية رؤية مستقبلية وطموح مهني» والتي نظمتها اول من امس جمعية المحاسبين والمراجعين انه على الرغم من صدور القانون رقم 25 لسنة 2012 بمرسوم ضرورة واحتوائه على بعض النصوص الجيدة الا انه يجب عدم التسرع في اقراره وادخال الاقتصاد في ازمة تشريعية بسبب كثير من النصوص التي يكتنفها الخلل والتعقيد او عدم قابليته للتطبيق لهذا يجب تعديل القانون قبل اقراره.

وذكرت ان الملاحظات المتعلقة بالقانون تنقسم الى 3 مجموعات هي:

ملاحظات اساسية: ادت الى خلق اختلالات جوهرية في القانون وستؤدي الى مشاكل اقتصادية كبيرة.

ملاحظات تتعلق بافضل الممارسات: عدم انسجام القانون مع افضل الممارسات العالمية وسيؤدي الى تعقيد الاجراءات.

ملاحظات فنية وشكلية: التي ستسبب عدم وضوح عند التنفيذ ودخول القانون حيز النفاذ.

واشارت الى ان الكويت دخلت في مرحلة وعهد نتطلع فيه الى اقرار قوانين تنموية حديثة تلبي افضل الممارسات وترقى الى طموح واحتياجات الاقتصاد ما يفرض علينا تعديل القانون لثلاثة اسباب جوهرية:

اولا: احتواؤه على ثغرة النصوص والقيود تحت مبرر القضاء على التلاعبات وتخفيض تكاليف تأسيس الشركات.

وحصر دور وزارة التجارة المعنية بتطبيق قانون الشركات في معظم الدول على حفظ سجلات الشركات وضمان سلامة وصحة المستندات التي يتطلب القانون تقديمها مشيرة الى انه ليس من ضمن مسؤوليات الوزارة مراجعة دراسات الجدوى او إبداء الرأي بالنشاط التجاري المزمع تأسيسه او في طريقة ادارة الشركة او تحديد الحد الأدنى لرؤوس الأموال عدا تلك للشركات المساهمة هذا بالاضافة الى انه كان يجب منح الوزارة سلطة التحقيق في حال وجود اسباب جوهرية تدل على ارتكاب مخالفة للقانون ولكن لا يحق لها إجراء تفتيش دوري روتيني على الشركات.

د.أماني بورسلي متحدثة خلال ندوة جمعية المحاسبين والمراجعين (سعود سالم)

أسباب تعديل القانون

وأفادت د.بورسلي الى بأن هناك عدة اسباب تستدعي مراجعة وتعديل القانون، وابرز هذه الأسباب ما يلي:

1ـ فتح مجال كبير للوزارة للتدخل والبت في شؤون الملاك بهدف القضاء على الممارسات الخاطئة لبعض الشركات وذلك على عكس التوجه العالمي، فوفقا لوثيقة الاتحاد الأوروبي وجود تلاعب من البعض يجب الا يكون مبررا لتضمين القانون بنصوص غريبة، ما يساهم في تعقيد بيئة الأعمال.

2ـ نظام النافذة الموحدة لن يضمن تقليص الدورة المستندية بسبب نص المادة 123 التي منحت للوزارة فترة 60 يوما للرد على المتقدمين للحصول على ترخيص شركة مساهمة عامة ولم تحدد أي فترة للشركات الاخرى.

3ـ المبالغة في عدد المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس شركة وفتح المجال لطلب مستندات اكثر من خلال اللوائح (المادة 122).

عدم ملاءمة تطبيق معايير الحكومة كفصل الادارة التنفيذية عن رئاسة مجلس الادارة على كل الشركات بما فيها الخاصة، وفرض وجود اعضاء مستقلين او الزام الشركات بالتصويت التراكمي وإغفال وضع تعريف لمصطلح العضو المستقل، ما سيفتح المجال واسعا امام الاجتهادات، ناهيك عن القصور الشديد في باب التعريفات، واعتمد القانون على التشريع البحريني بشكل كبير والذي يخضع حالياً لمراجعة

7ـ وجود خلل في الباب الخاص بالعقوبات حيث انه نص على عقوبات مشددة في حال ارتكاب مخالفة لأحكام القانون دون الأخذ بالاعتبار جسامة المخالفة ناهيك عن عدم وجود تدرج في العقوبات مما سيقف عائقا امام حرية التجارة وسيخلق بيئة اعمال منفرة عكس الهدف المنشود.

وذكرت د.بورسلي أمثلة على بعض النصوص التي تسبب اشكاليات ومنها المادة 4 التي ألغت قانون الشركات القديم ما اخل بالمراكز القانونية لكل الشركات القائمة وجعلها بقوة القانون غير مرخصة فراغ تشريعي ومخالفة لنص المادة 179 من الدستور والمادة 5 التي تنص على نظام النافذة الموحدة غير كفيل بانجاز المعاملة بسبب عدم وضع ضمانات لمقدم الطلب بشأن المدة، كان من المفترض ان تنص المادة على ان تقديم الطلب كاملا يعني قبولا فوريا كما هو مطبق عالميا، وكذلك المادة 14 بشأن تعديل نشاط الشركة التي يجب تعديلها لتبسيط الإجراءات.

وأشارت الى ان المادة 11 نصت على ان يقوم مدققو الحسابات المعتمدون من الهيئة في عملية تقييم الحصص العينية وهذا يحمل الاشكاليات الآتية.

1ـ التداخل في الاختصاصات وعدم اعتراف الوزارة بالمدققين الموثقين لديها.

2ـ عدم مراعاة مبدأ عدم تعارض المصالح بمنع المدقق القائم على التدقيق على اعمال الشركة من تقييم اصولها.

3ـ منحت المادة احتكارا لمهنة التقييم للمدققين والمعتمدين من الهيئة فقط.

وذكرت ان المادة 327 منحت للوزارة حق التفتيش على الشركة وحساباتها دون ضوابط وحتى في ظل وجود ضوابط لا يوجد مثيل لهذا النص عالميا عدا الرقابة على البنوك وشركات الاستثمار والوسطاء التي تتطلب حماية الصالح العام، لافتة الى ان المادة 334 نصت على عقوبة حبس وغرامة لكل من اغفل عمدا بيانات تتعلق بشروط عضوية الترشح لعضوية مجلس الادارة في شركة مساهمة وكان من الاجدر ان تكون العقوبة إعفاءه من الترشح او سحب عضويته اي ان العقوبات لم تراع مبدأ التدرج.

وأشارت الى عدم تعديل وتحديث انواع الشركات وفق الممارسات الحديثة حيث تم إبقاء وتأصيل انواع شركات غير مستخدمة في القوانين الحديثة كشركة المحاصة والتوصية بسيطة او توصية بالأسهم، مبينة انه بموجب المادة 5 تتدخل الوزارة في الموافقة على الغرض من تأسيس الشركة وإنما يتوجب عليها فقط التأكد من قانونية النشاط الذي سيتم مزاولته وسلامة المستندات، فضلا عن ان المادة 334 نصت على عقوبة السجن والغرامة لكل من يفشي معلومات وأغفلت كل موظفي الوزارة الذين يتسلمون ويبتون في طلبات تأسيس الشركات.

وتضيف د.بورسلي في معرض ذكرها أمثلة على بعض النصوص التي تسبب اشكاليات ان القانون لم يتعامل بشكل صحيح مع شركات المهنة التي يجب ان ترخص من خلال قانون المهنة بالتنسيق مع الجهات المعنية كونها لديها الخبرة اللازمة، كما ان المادة 123 التي تنص على انه للوزارة الحق في عدم الرد على طلب التأسيس وان ذلك يعتبر رفضا يمثل تعسفا في استخدام السلطة، وأوضحت ان المادة 214 تنص على ان يكون للشركة المساهمة رئيس تنفيذي يعين من غير أعضاء المجلس، وفي ذلك اشكالية عند التطبيق على شركات الملكية الخاصة، مشيرة الى ان القانون، اغفل تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة.

ولفتت الى انه بموجب المادة 265 تم إخضاع الشركات المقفلة غير المدرجة والخاصة لكل معايير الحوكمة التي وضعت بالقانون وليس التي ستصدر من خلال اللوائح التنفيذية وهذا خطأ جسيم، كما ان المادة 132 فرضت على كل الشركات المساهمة قيد التأسيس ان يكون لها موقع الكتروني وفق الممارسات العالمية يفرض ذلك على الشركات العامة او المدرجة هذا بالإضافة الى ان الوزارة منحت سلطة كبيرة للتدخل في شؤون وخلافات الملاك وكان من الأفضل وفق المتبع عالميا ان تترك تلك الخلافات للجمعيات العامة والسلطات القضائية خاصة في ظل خضوع الوزارة لمنصب سياسي قد يؤدي الى عدم الحيادية في البت في الخلافات.

● شريف حمدي

ترتيب الكويت في التقارير الدولية

أشارت د.بورسلي الى ان الكويت حصلت على الترتيب 137 من 144 دولة «وفق تقرير منتدى الاقتصاد العالمي» من حيث كفاءة القوانين الاقتصادية، كما حصلت على الترتيب 142 من 188 دولة من حيث سهولة البدء بالمشروع في تقرير البنك الدولي للتنافسية، وحصلت على الترتيب 82 عالميا من حيث سهولة بيئة الاعمال في تقرير البنك الدولي للتنافسية بالإضافة الى انها حصلت على الترتيب 66 في مؤشر الفساد لعام 2012 بتراجع 11 نقطة.

«تواصل تيليكوم» ترعى ملتقى الكويت للاتصالات

أعلنت شركة الخليج للتواصل الالكتروني «تواصل تيليكوم» عن رعايتها ومشاركتها في ملتقى الكويت للاتصالات الذي يناقش آفاق وتحديات القطاع ومستقبلة الذي يعقد في 20 يناير المقبل بمشاركة نخبة من رواد قطاع الاتصالات. وبهذه المناسبة قال مدير تطوير الأعمال في الشركة سالم المليفي ان ملتقى الاتصالات يعتبر حدثا مهما لتسليط الضوء على هذا القطاع الحيوي والمهم اقتصاديا حيث يعاني من سو التنظيم، وبات بحاجة الى هيئة عليا مستقلة تشرف عليه لضمان المرونة والفاعلية في التعاطي مع السرعة التي يتطلبها قطاع متطور بشكل هائل، مضيفا أن ملتقى الاتصالات يمثل بوابة اصلاح قطاع الاتصالات لما سيقدمه من أوراق عمل مهمة تشخص متطلباته.

واعتبر المليفي أن شركة الخليج للتواصل الالكتروني «تواصل تيليكوم» احد ابرز المشروعات التنموية لمؤسسة الخليج للاستثمار والشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا التابعة والمملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار بدولة الكويت. وهي اليوم في طريقها لأن تكون عنصرا قياديا في قطاع الاتصالات في مجال توفير الخدمات عبر بروتوكول شبكة الانترنت.

وفي اطار وضعها الطبيعي للامداد، توفر «تواصل تيليكوم» امدادات وخدمات مستمرة بلا انقطاع وشاملة الأبعاد تغطي عموم المنطقة وما وراءها. وقد أدخل حل «تواصل تيليكوم» لعموم منطقة الخليج أخيرا حيز التطبيق الفعلي في صيف عام 2007، ويحظى الآن باعتراف شركائها كحل فريد من حيث الانتشار الاقليمي.

وقال المليفي ان شركة تواصل حققت نقلة نوعية للبنية التحتية في سوق الخليج من خلال ربطها مع بعضها بعضا، وهو يكمل خارطة طريق مجلس التعاون الخليجي. وأوضح قبل «تواصل تيليكوم» كانت شركات الاتصالات أما متفرقة أو توحدها شركات اتصالات عالمية تربط شبكات شركات اتصالات المنطقة بعضها ببعض.

ومن مميزات «تواصل تيليكوم» أيضا انها آخر شركة أسست في هذا المجال، وبالتالي هي الأحدث من حيث التقنيات والتكنولوجيات المستخدمة، كما أن شبكتنا خاصة وآمنة، وهذه الميزات تشكل حلا امثل للقطاع المالي كمثال.

سالم المليفي

«المساكن الدولية» أقامت سحبها السادس

منى شبيرو تتسلم مفتاح «جيمس يوكن 2012»

أقامت شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري سحب القرعة السادس والأخير ضمن حملتها التي تحمل عنوان «عطنا الأرض واخذ المفتاح» حيث فازت بالجائزة الأولى منى يوسف شبيرو وكانت الجائزة عبارة عن سيارة جيمس يوكن 2012 كما فاز محمد يوسف الحساوي بتذكرتي سفر الى دبي بالإضافة الى الإقامة في فندق راديسون رويال دبي لمدة ليلتين.

حضر السحب الذي أقيم في مقر الشركة المدير العام للشركة م.نبيل الخالد بالإضافة إلى عدد من مدراء وموظفي الشركة وذلك بحضور وإشراف ممثل وزارة التجارة. هذا وصرح م. نبيل الخالد بارتياحه للإقبال المميز للعملاء على حملة شركة المساكن والتي تهدف بالأساس لخدمة المواطنين من أصحاب القسائم والشاليهات الخاصة وأصحاب القرض السكني. وأشار الخالد إلى أن الشركة مستمرة في سياسة تقديم العروض المميزة لكل العملاء الراغبين في التعاقد مع الشركة بالإضافة إلى مساعدة العميل في متابعة تراخيص البلدية وبنك التسليف وغيرها من الأمور الإدارية الخاصة بعملية البناء.

«يوسف أحمد الغانم وأولاده للسيارات» ترعى افتتاح موسم نادي الكورفيت وكامارو

انطلاقا من اهتمامها المتواصل بالأنشطة الشبابية وخاصة لعشاق السيارات الرياضية، قامت شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده، الوكيل الحصري لسيارات شفروليه في الكويت برعاية افتتاح موسم نادي الكورفيت، وكامارو في الكويت والذي جرى يوم السبت 15 ديسمبر في المارينا كريسنت، بوجود منصة عرض خاصة من الشركة لأحدث سيارتين لديها في عالم السرعة والقوة وهما كورفيت 427 بنسختها الخاصة بالعيد الستين للشركة وكامارو ZL1 التي تعتبر أسرع سيارة كامارو تم تصنيعها حتى اليوم.

حضر الى موقع الافتتاح عدد كبير من أصحاب سيارات كورفيت ليشهد المكان جوا احتفاليا غنيا بمختلف ألوان وموديلات كورفيت، اضافة الى التعديلات الشخصية التي شملت بعضا من هذه السيارات. وانضم الى هذه المناسبة الخاصة أيضا نادي كامارو بحضور عدد كبير من قائدي وأصحاب سيارات كامارو في الكويت لتتحول مواقف المارينا كريسنت الى معرض شائق وممتع لهذه السيارات. وتنوعت السيارات والموديلات لتشمل معظم الأشكال والسيارات التي مرت في تاريخ هذه السيارات.

وتميزت هذه المناسبة بوجود هيئة تحكيم قامت بتقييم جميع السيارات المشاركة لاختيار أجمل سيارة من حيث المظهر، وكذلك أفضل سيارة من حيث الأداء، ليتم بعدها توزيع الجوائز والهدايا لأصحاب السيارات الفائزة، وقامت شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده بدورها في اختيار أفضل سيارة كورفيت وقدمت كأسا لصاحب سيارة كورفيت ZR1.

وحقق هذا الحدث نجاحا ملحوظا بالاقبال الهائل من جميع مناطق الكويت وخاصة فئة الشباب الذين قدموا ليشهدوا هذه المعرض المثير لسيارات كورفيت وكامارو بألوان وتصاميم مختلفة وغنية بالابداع والحيوية، اضافة الى تعرفهم ومشاهدتهم لأشهر سيارتين في الكويت وهما كورفيت وكامارو.

وتستمر شركة يوسف أحمد والغانم وأولاده في حرصها الدائم على التواصل مع مختلف شرائح العملاء من خلال رعايتها ودعمها للأنشطة والفعاليات المعنية باهتمامات الشباب وعشقهم للسيارات. وللمزيد من المعلومات عن هذا الحدث المميز وغيره وانضم الى صفحاتنا: على الفيسبوك Alghanim Automotive، وAlghanim Autoعلى تويتر وانستغرام.

«ITS» و«بيت التمويل الكويتي ـ البحرين» يوقعان اتفاقية لتوفير الحلول التقنية

أعلنت مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية (ITS) عن ابرام اتفاقية جديدة مع بيت التمويل الكويتي ـ البحرين ـ والتي تتضمن توفير مجموعة من الحلول التقنية ضمن منتج «ETHIX» والذي يتضمن مجموعة كبيرة من الخيارات التقنية التي تتعلق بالصيرفة الاسلامية والاستثمار والخزانة وذلك لدعم بيت التمويل في خططه الطامحة للتوسع ورفع حصته في السوق البحريني والمنطقة.

ويتميز الحل الشامل «ETHIX» بما يحويه من حلول ـ وعلى رأسها نظام الاستثمار والخزانة ـ باتساع نطاق العروض والقدرات العملية والتقنية التي يوفرها وتساعد هذه القدرات المتنوعة بيت التمويل الكويتي ـ البحرين على الادارة الشاملة لكل المعاملات التجارية اليومية بالاضافة الى كل العمليات المتعلقة بالاستثمار والخزانة في البنك. كما يدعم الحل الشامل «ETHIX» ونظام ادارة الاستثمار والخزانة مواجهة التحديات التشغيلية، وتحقيق التميز وجذب المزيد من العملاء الجدد من خلال دمج كافة أعماله الخاصة بالشركات والأفراد ضمن برنامج واحد.

وفي هذا الصدد، علق، العضو المنتدب ومدير عام مجموعة «ITS» خالد السعيد على الاتفاقية بعد توقيعها في حفل خاص قائلا: «تنبع أهمية هذه الاتفاقية من حقيقة أن مجموعة «ITS» تمتلك مجموعة مميزة من الحلول التقنية الخاصة بالمؤسسات والبنوك الاسلامية والتي لا تتضمن المميزات التجارية فحسب، بل قادرة من الناحية التقنية على تلبية احتياجات المؤسسات المالية الاسلامية في الشرق الأوسط».

من جانبه قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي ـ البحرين «عبد الحكيم الخياط، في بيئة سريعة التغير، من الضروري الوصول لعملائنا وتزويدهم بأفضل الخدمات»، مشيرا الى أن حلول «ETHIX» تمثل حلولا شاملة ومتكاملة ومرنة وهو ما يساعدنا على تحقيق أهدافنا في الجانب التشغيلي، وتبسيط عملياتنا، وتلبية احتياجاتنا المتنوعة لتقديم خدمات أفضل لعملائنا.

خالد السعيد

عبدالحكيم الخياط

«المتحد» يدعم «تعاونية الشامية والشويخ»

علي باسج ممثل «المتحد» يسلم شيك التبرع لعبدالله الأنبعي

قدم البنك الأهلي المتحد مساهمة مالية لدعم جمعية الشامية والشويخ التعاونية، في اطار جهود البنك المتواصلة في خدمة المجتمع والمشاركة في دعم الجهات الاجتماعية والتعاونية. وبهذه المناسبة، أعرب البنك الأهلي المتحد في بيان صحافي عن اعتزازه بتقديم دعم مالي لجمعية الشامية والشويخ التعاونية، موضحا أن مثل هذه المساهمات تمثل جزءا من التزام البنك ـ منذ تأسيسه ـ بالمسؤولية الاجتماعية. وقد سلم مدير اقليمي بالانابة بالبنك علي باسج شيك التبرع لرئيس مجلس ادارة تعاونية الشامية والشويخ عبدالله الانبعي.